

تحول دولي تجاه جرائم الانقلابيين وانتهاكاتهم بحق المدنيين في اليمن

مخيمات النزوح في المحافظة، وأطلقت دعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار «لأن الحل السلمي هو الذي يضمن وقف المزيد من المعاناة»، وهو الموقف الذي تتخذه الحكومة الشرعية والتحالف الداعم لها بقيادة السعودية، فيما ترفضه ميليشيات الحوثي. ووفق شابيا ماتو، المتحدث باسم مفوضية شؤون اللاجئين، فإنه لا يمكن وقف حدوث المزيد من المعاناة سوى عن طريق الحل السلمي للصراع.

المدنيون والكلفة الإنسانية البالغة لاستهدافهم. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة «هيومن رايس ووتش»، أصدرت ثلاثة تقارير متتالية ركزت فيها على الانتهاكات التي طالت المدنيين في جنوب محافظة مارب والنازحين منها، وحذرت من أن نحو مليون نازح في محافظة مارب معرضون للخطر، وأن اقتراب القتال نتيجة تصعيد ميليشيات الحوثي قد أجبرها على إغلاق خمسة من

في تحول يتجاوز سنوات من مهادنة ميليشيات الحوثي، سلطت ثلاث من كبرى المنظمات الدولية الضوء على الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها ميليشيات الحوثي في حق المدنيين، بالذات في محافظة مارب، واستهداف مئات الآلاف من النازحين، ووقعت جزءاً من معاناة المدنيين في المناطق التي استهدفتها ميليشيات الحوثي خلال الشهرين الماضيين، ما يعكس إدراكاً متأخراً لهذه المنظمات لحجم الانتهاكات التي تعرض لها

وسط تحذيرات من موجات عنف جديدة

تحركات إقليمية لإنقاذ الوضع بالأراضي الفلسطينية



مظاهرات سابقة في فلسطين

منفذ الهجوم قرب وزارة الداخلية التونسية مصنف كـ«عنصر تكفيري»

قالت وزارة الداخلية التونسية إن الرجل الذي حاول طعن رجال شرطة قرب مقر وزارة الداخلية بالشارع الرئيسي بالعاصمة مستعملاً سكينا وساطورا هو مصنف لديها كـ«عنصر تكفيري». وأضافت في بيان صدر بعد نحو سبع ساعات من الحادث أن شرطياً أطلق النار عليه حين حاول مهاجمة رجال الشرطة أمام مبنى الوزارة. وأظهر مقطع مصور رجال شرطة يطلقون النار بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة ورجلاً يركض حاملاً سكينا بينما كان المارة يلاحقونه أيضاً. وقال شهود إن الشرطة كانت تركز وراء المهاجم قبل أن تطلق النار عليه. وبعد السيطرة على المهاجم إثر إصابته تم نقله إلى المستشفى. وكانت الوزارة قالت في بيان سابق إن المهاجم يبلغ من العمر 31 عاماً ودرس بالخارج. وتمكنت قوات الأمن التونسية من إحباط معظم خطط وهجمات الجماعات المتشددة في السنوات الأخيرة وأصبحت أفضل تحملاً في الرد السريع على الهجمات التي تحدث. ووقعت آخر الهجمات الكبيرة في 2015 عندما قتل متشددون عشرات الأشخاص في هجومين منفصلين على متحف في تونس ومنجع شاطئي في سوسة.

لبنان: بقاء عون في قصر بعدا غير وارد بعد انتهاء ولايته

رغم كل الأزمات المتداخلة التي يبرز تحتها لبنان واللبنانيون، تأخذ الانتخابات الرئاسية والنيابية الحيز الأبرز من الاهتمام السياسي، حيث يكاد يجمع المعينون والفرقاء السياسيون على أن كل ما يحصل يتمحور حول هذين الاستحقاقين العام المقبل. ومع الخلاف السياسي العمودي والحديث عن مصير مجهول بات يهدد الاستحقاقين على حد سواء برز إلى العلن مرة جديدة الحديث عن أن رئيس الجمهورية ميشال عون، لن يترك رئاسة الجمهورية ما لم يتم انتخاب خلف له، في موازاة رفضه توقيع مرسوم تعديل قانون تقديم موعد الانتخابات النيابية من شهر مايو إلى شهر مارس 2022، وهو القانون الذي قدم «التيار الوطني الحر» طعناً بشأنه إلى المجلس الدستوري بانتظار البت به. والحديث عن عدم تسليم عون نصر بعدا كان سبق أن تراقق مع معلومات عن جهود تبدل في الرئاسة، تحديداً من الفريق القانوني للعمل على دراسة قانونية تتيح له البقاء في موقع الرئاسة ما لم يتم انتخاب رئيس جديد، وهو ما تنفذه مصادر رئاسة الجمهورية نفيًا قاطعاً. علماً بأن هذا الأمر قد يكون مكنياً إذا قرر الرئيس «الاستفادة» من النفرة القانونية التي لا تنصل على «الفرغ»، لتكفّر ببقائه من دون أي مفاعيل عملية، وفق ما يؤكد الوزير السابق وتقيب محامي الشمال السابق رشيد درباس. ويؤكد درباس لـ«الشرق الأوسط»، أن الدستور واضح فيما يتعلق بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية وصلاحياته، ومن يقول إنه يعمل على دراسات قانونية في هذه القضية أو غيرها يعني إنه ينوي مخالفة الدستور. وبشرح: «الدستور واضح أنه عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية تنتهي صلاحياته، ويغادر القصر الرئاسي إلى بيته، وإن كان يحق له عدم تسليم المهام إلى خلفه، وكل قرار غير ذلك يعني التسلط في غير مكانه وانقضاب السلطة». وعمّا يقول درباس «عندما الحكومة هي التي تكون مسؤولة وتسلم إدارة البلاد»، وفيما يشير إلى أن القانون لم يلحظ كل ما اسمه فراغ يؤكد أن الحكومة الموجودة، بغض النظر عما إذا كانت حكومة موقوفة صرف أعمال، تستلم المهمة انطلاقاً من ضرورة تسيير عمل المرفق العام، وهو ما يؤكد عليه القانون. وعن هذه النفرة، وإذا كان يمكن البناء عليها أو الاستفادة منها، يقول درباس «إن الضمانة الوحيدة لتطبيق الدستور هي حسن نية القيمين على طبيعته، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، وبالتالي إذا تقرر الاستفادة من هذه النفرة ستكون أمام سوء النيات»، موضحاً: «عندما يقرر مثلاً رئيس الجمهورية استخدام صلاحياته الناجمة عن التوقيع على مرسوم تشكيل الحكومة، ويرفض كذلك التوقيع على مرسوم دعوة الهيئات الناخبة لإجراء الانتخابات النيابية، عندها يريد إيصال البلد إلى فراغ، وبالتالي الاستفادة من النفرة في الدستور عن سابق إصرار وتصميم، لكنها ستكون بالتأكيد استفادة منهمة، لأن الرئيس لا يحق له البقاء في القصر الرئاسي بعد انتهاء ولايته ليوم واحد، كما أنه لا يحق له التوقيع على أي مرسوم».

الخاسرون في انتخابات العراق يطالبون بإلغاء نتائجها

دخلت الانتخابات العراقية التي جرت في 10 أكتوبر الماضي، آخر مراحلها قبل إعلان نتائجها النهائية، في ظل ترقب لقرار المحكمة الاتحادية العليا التي تواجه، كما يبدو، أخطر أزمة تواجهها منذ عام 2003 وسط انقسام حاد بين الأطراف الشيعية الفائزة والخاسرة. وتوجه، مئات من أنصار الأحزاب الشيعية الخاسرة إلى بوابتي المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد، وقبالة جسر الجمهورية والجسر العلق، في مظاهرات تطالب بإلغاء نتائج الانتخابات. ولفقت وكالة الأنباء الألمانية إلى أن حركة الاعتصامات الاحتجاجية التي نظمها أنصار الأحزاب الشيعية، وهي «الفتح» و«بدر» و«عصائب أهل الحق» و«كتائب حزب الله العراقي» و«الحكمة» و«النصر» و«ائتلاف دولة القانون»، دخلت شهرها الثاني عند بوابتي المنطقة الخضراء للمطالبة بإلغاء نتائج انتخابات البرلمان التي حقق التيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر تقدماً كبيراً فيها. وذكرت اللجنة التنظيمية للمظاهرات والاعتصامات الرافضة لنتائج الانتخابات أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ما زالت «تعاطل في رفقها الأخير، رغم ترشحها حائرة وهي تتلقى الضربات ية التي تكشف حجم فسادها وإجرامها واستنانتها بمصائر ومستقبل العراقيين». وجاء في بيان اللجنة التنظيمية لرافضي نتائج الانتخابات وُزَع : «إن ثباتكم يضاعف إحراج المزورين جمعة بعد أخرى، والقضاء الشريف مستمر بحسم دعاوى الطعن، وكثيراً ما يقف إلى صف المشتكين وحقوقهم». وأوضحت الوكالة الألمانية أن البيان طالب بإيقاف عمل جيتن هينيس بلاسحارت، ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وطردهما من البلاد ومخاطبة الأمم المتحدة رسمياً بضرورة استبدال جميع كوادر ممثليتها في العراق، باعتبار ذلك «مطلباً شعبياً» لا يمثل جمهور الرافضين لنتائج النزويير فحسب، بل يمثل جميع العراقيين. وكانت السلطات العراقية قد شرعت منذ وقت مبكر من صباح في تشديد الإجراءات الأمنية وإغلاق عدد من الشوارع والجسور لتسهيل حركة المعتظمين وتأمين الحماية لهم. يشار إلى أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قد أنهت.

للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. اللافت أن بعض من التقارير أشارت إل أنه ميدانيا فإن أبو مازن يشرف على عمليات حفظ الأمن الفلسطينية في محافظة جنين، ونقل كبار مسؤولي المخابرات الأردنية والمصرية إلى حماس رسائل قوية لوقف الخريص في الضفة الغربية. قوات الأمن الفلسطينية في محافظة جنين تحظى بدعم كبير من الجمهور من أجل إعادة الاستقرار.

من ناحية أخرى شهد نشطاء حماس في الضفة الغربية بأن هذه الفترة التي يقف فيها السلطة الفلسطينية هي فرصة تريد حماس استغلالها لتقوية نفسها وسط الجمهور في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، ويقولون في هذا الصدد إن حماس تستغل الأحداث العامة مثل الجنائزات وإطلاق سراح السجناء من أجل القيام باحتجاجات في الضفة الغربية.

ياتي هذا بعد الزيارة التي قام بها السفير القطري محمد العمادي إلى غزة، وهي الزيارة التي شهدت اجتماعه مع رئيس حركة «حماس» بغزة يحيى السنوار في مكتبه وعدد من قيادة الحركة السفير القطري محمد العمادي ونائبه، وناقش الجانبان سبل التخفيف عن قطاع غزة وإعادة الإعمار. وتمنّ رئيس الحركة الجهود القطرية للمدولة لتحسين الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، وأعرب عن شكره وتقديره لقطر أميراً وحكومة وشعباً.

وأكد السفير القطري بأن قطر باقية على مواقفها عبر مواصلة تقديم المنحة الأميركية لقطاع غزة، وأن قطر ما زالت عند وعدها بإعادة الإعمار في قطاع غزة، وتعمل على تسهيل وصول منحة إعادة الإعمار.

خسائر مبالغ مالية طائلة من شأنها أن تساعد الاقتصاد. ويشير مصدر سياسي فلسطيني للسياسة إلى وجود تطورات أمنية على أرض الواقع، وهي التطورات التي دفعت بالسلطة الفلسطينية إلى تغيير بعض من القيادات الأمنية، حيث جاء إعلان السلطة الفلسطينية عن القيام بعدد من التغييرات الأمنية في فلسطين وتحديداً في جنين ليثير الكثير من ردود الفعل الواسعة، بل ويؤكد أن ما أسموه بتبادل الأدوار القيادية الأمنية في المدينة جنين جاء ليثير الكثير من التساؤلات، كان واجياً بسبب محاولات حماس القيام باحتجاجات مخالفة. وأوضحت هذه المصادر أن قيادات أمنية في الأردن أبلغت السلطة الفلسطينية أنه يتعين عليهم وقف هذه المحاولات حفاظاً على الاستقرار. من ناحية أخرى يتصاعد التوتر بين حماس والجهاد الإسلامي، التي بدأت تحصل على تمويل من إيران.

وفي إطار ذلك هناك زيادة في إجراءات قوات الأمن الفلسطينية لمنع الأعمال المحظورة للحركتين. نشطاء حماس يقولون إن هذا الوضع أصبح صعباً جداً على حماس.

زيارة خارجية

من ناحية أخرى اكتسبت زيارة أبو مازن الأخيرة على روسيا أهمية كبيرة، خاصة وأنه تعكس الدعم الدولي الذي يتمتع به أبو مازن. وقالت تقارير فلسطينية أن هذه الزيارة هي مجرد واحدة من العديد من الزيارات التي قام بها أبو مازن والسلطة الفلسطينية في دول أوروبا التي تهدف إلى تعزيز المكانة الدولية

الحساسية سياسياً. وقال مصدر من الجناح اليساري للحزب في حديث للموقع إن «معارضة الحظر قد تكون هي الموقف السليم، لكن القيام بذلك علناً سيجر وصمة على من يفعل ذلك».

فيسبوك

من ناحية أخرى باتت هنا قضية أخرى تلوح في الأفق على الجانب التقني، حيث قال عدد من المسؤولين التقنيين في فلسطين أن شركة فيسبوك تحاول تقليص التحريض الذي تقوم به حركة حماس. وتم إغلاق عدة صفحات تابعة لحماس على فيسبوك بسبب شكاوى الفلسطينيين، وقامت شركة Facebook بتعليق الصفحات فقط إذا كانت الشكاوى المتعلقة بها تأتي من الأشخاص الذين كانت المنشورات تشير إليهم اللافت أن تداعيات هذه القضية باتت لافتة إقليمياً.

الحركة السياحية

المثير للانتباه أن هذه الأزمة كان لها تداعيات اقتصادية، ومع اقتراب الموسم السياحي في كانون الأول (ديسمبر)، يخشى سكان القدس الشرقية من أن يختار السائحون عدم القدوم إلى المدينة بسبب الهجمات الأخيرة التي حظيت بدعم المقاومة بصورة لافتة.

وتتمتع بيت لحم بعدة امتيازات في الساحة السياحية وتوقع آلاف السائحين في عيد الميلاد، من المتوقع في حال عدم حضور هؤلاء السائحين إلى فلسطين أن يتسبب ذلك في

تتفاعل الكثير من التحديات الداخلية في فلسطين خلال الفترة الحالية، وهو ما دفع بعدد من المسؤولين إلى المبادرة والقيام بزيارة الأراضي الفلسطينية، وفي هذا الإطار قالت مصادر سياسية في رام الله إن الرئيس محمود عباس سيلتقي وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في مدينة رام الله، وقالت مصادر إعلامية أردنية أن وزارة الخارجية أعربت عن تخوفها من أن حماس تحاول جر القدس الشرقية وبعض من الفرق السياسية في الضفة الغربية إلى موجة جديدة من العنف أو ما يمكن وصفه بالانتفاضة الأخرى.

وأشارت تقارير إلى أنه وفي عدة اجتماعات لقوات الأمن الفلسطينية ووزارتي الخارجية الفلسطينية والأردنية، تم الاتفاق على بعض الإجراءات للحد من نفوذ حماس في الضفة الغربية. وقد تم القيام بهذه الإجراءات لمنع حماس من انتهاك الاستقرار في هذه المناطق.

اللافت أن زيارة الصفدي تأتي مع إقرار مجلس العموم البرلماني المذكرة التي تقدمت بها وزيرة الداخلية برتي باتيل لتصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بجناحها السياسي والعسكري إرهابية، ومن المقرر أن يدخل الحظر حيز التنفيذ غداً.

ويتضمن الحظر عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى 4 سنة أو الغرامة على من يدعم حركة حماس أو يرفق إعلامها أو شعاراتها. وشهد مجلس العموم مداوات بين أعضائه بشأن الحظر، لكن تم اعتماده دون تصويت. إذ يتعين على الأعضاء رفع اعتراض على المذكرة المقدمة حتى تطرح للتصويت، وقال مصدر برلماني للنساسة إن إثارة اعتراضات على مثل هذه المذكرة أمر شديد

مخاوف من انفرادهم بشغل المناصب العليا في الدولة

جدل في السودان حول سلطات مجلس السيادة



احتجاجات في السودان

يسارع مجلس السيادة منفرداً في تشكيل المحكمة الدستورية وتعيين النائب العام خلال الأيام أو الأسابيع القليلة المقبلة «مما سيهدد استقلالية هذه الأجهزة وتحقيق العدالة». وعبروا عن اعتراضهم الشديد على الطريقة «المستعجلة» التي عين بها مجلس السيادة رئيس القضاء عبد العزيز فتح الرحمن عابدين، الذي يحسبونه على أنصار الرئيس المعزول عمر البشير.

ويخشى المدنيون من أن مجلس السيادة الحالي يتمتع بسلطات «تتعدى السلطة التي كانت

دخل صراع السلطة في السودان بين المدنيين والعسكريين مرحلة جديدة في أعقاب قيام مجلس السيادة منفرداً بتعيين رئيس للقضاء من دون التشاور مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك على الرغم من قراره الأخير بوقف أي تعيينات جديدة، غير عسكرية، قبل التشاور معه.

وقال إبراهيم الأمين نائب رئيس «حزب الأمة»، أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، لـ«الشرق الأوسط» إنهم سيبدؤون «حملة مكثفة للحد من السلطات الواسعة لمجلس السيادة الجديد، والتي تتعدى مهامه التشريعية، بل تتعدى السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء». وأضاف أن الحملة تهدف أيضاً إلى «ضمان استقلالية مفوضية الانتخابات، والتأكد من أن اختيار أعضائها لا يتم من قبل مجلس السيادة منفرداً مثلما حدث في اختيار رئيس القضاء».

وشدد الأمين على أن تحالف «الحرية والتغيير وبقية القوى المدنية ستسعى لإبقاء الضغط الشعبي كبيرة على مجلس السيادة بغرض التأكيد من عدم الانحراف عن مسار التحول الديموقراطي»، مشيراً إلى أن «المكون العسكري في المجلس يرغب في التأكد من أنه يظل مسيطراً على الموقف طوال الفترة الانتقالية لتوجيهها في الوجهة التي يريدها، لذلك أضاف بند الإشراف على عمل مجلس الوزراء وفق ما جاء في الاتفاق الأخير مع رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك».

وكشف الأمين أن أطراف «الحرية والتغيير» وبقية القوى المدنية متوحدة تماماً خلف مطلب ضرورة مشاركة فيها في تشكيل المفوضيات، على الرغم من خلافاتها في قضايا أخرى، باعتبار أن تحقيق العدالة هو أحد المطالب الرئيسية لشعورها ديسمبر (كانون الأول) 2018 المنتظفة في شعارها الشهير «حرية، سلام، وعدالة».

كما عبر كثير من قيادات القوى المدنية، بما فيها تحالف «الحرية والتغيير»، عن قلقهم البالغ من أن